

النسبة قد تكون بمعنى من معاني حروف الجر، وهى كثيرة أو بمدلول الإضافة، كما تكون قرينة التبعية على معنى النعتية أو التوكيد أو العطف أو البديل^(١) والقرائن اللفظية وهى فى جملتها مستمدة من مبان صوتية وصرفية، إذ أن النحو نظام من المعانى والعلاقات التى لا يجد تعبيراً شكلياً عنها إلا فيما يقدم الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية^(٢) والصرف بدوره يعتمد على ما يقدم النظام الصوتى للغة من وحدات والقرائن اللفظية هى: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط. والتضام والأداة والنغمة^(٣).

ويرى المؤلف أن لهذه القرائن دوراً فى تحديد المعنى الوظيفى للتركيب، فالمستول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفى للتركيب ليس قرينة بذاتها، وإنما مجموعة من القرائن التى تتحدد بحسب طبيعة كل تركيب وتكوينه، وتتضافر معاً فى أداء هذه الوظيفة وهنا يظهر الخلاف بين تصور المؤلف لعملية التعليق وتصور النحاة لها، فهم قد أعدوا العلامة أو القرينة الإعرابية وحدها كفيلاً ببيان المعنى الوظيفى لمكونات التركيب، ومن ثم ركزوا جهودهم فى تتبع «العوامل» التى أسندوا إليها تحديد هذه القرينة على حين لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها - سواء أكانت معنوية أو لفظية^(٤).

وفكرة «تضافر القرائن» هى أفضل سبيل للقضاء على مشكلة العوامل فى النحو العربى وهى أيضاً تسهم فى تحديد الوظيفة النحوية، للمكون الواحد التى يمكن أن تتعدد إذ لم تكن هناك قرائن مرجحة ومحددة لوظيفة واحدة دون غيرها. ولقد أسهم فى ذلك أيضاً أحد المباحث المهمة التى تضمنتها هذه المحاولة وهو مبحث (الظواهر السياقية) ويعنى بها المؤلف ما ينتج من مخالفات أو شذوذات، تخرج على نظم اللغة حيث توضع موضع التطبيق فى الاستعمال

(١) المرجع السابق، ص ٢٠١ - ٢٠٤. (٢) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٥. (٤) المرجع السابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.